الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع قانون اساسي يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسية على الميثاق الافريقي للاحصاء 2013/43

رئيسة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

سعاد عبد الرحيم

نائبة الرئيسة

فاطمة الغربي

مقرر اللجنة

إياد الدهماني

المقررة المساعدة الأولى

عائشة الذوادي

المقرر المساعد الثاني

نور الدين المرابط

جوان 2014

أولا - تقديم المشروع:

في اطار تحقيق التكامل القاري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الافريقية اعد الاتحاد الافريقي الميثاق الافريقي للاحصاء المعتمد بأديس أبابا في 4 فيفري 2009 والموقع من قبل الجمهورية التونسية في 15 جويلية 2012 وهو موضوع مشروع القانون الأساسي عدد 43 لسنة 2013 .

وتجدر الاشارة ان الميثاق الإفريقي للإحصاء كان قد نشأ على إثر الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا يومي 02 و 03 فيفري 2009 تحت شعار تنمية البنية الأساسية في إفريقيا.

وللتذكير فان عبارة الإحصاء بهذا الميثاق تعني إنتاج وإدارة ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

ويمثل الميثاق إطارا لتنمية الإحصاء في إفريقيا. و هو أيضا وسيلة لكسب التأييد من أجل تنمية الإحصائيات في القارة كما أنه ضمان لتحسين جودتها واحترام المبادئ الأساسية لانتاج وتخزين وإدارة ونشر واستخدام المعلومات الإحصائية في إفريقيا عموما.

ومن أهدافه بناء القدرات المؤسسية للسلطات الإحصائية في إفريقيا وضمان استقلاليتها. وهو بمثابة الإطار المرجعي لمهنة الخبير الإحصائي الإفريقي، والضابط لأخلاقيات المهنة و أفضل الممارسات على المستوى الإفريقي باعتبار تكريسه للقرار الصادر عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في أفريل 1994 والمتعلق بالمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية.

وقد ألزم الميثاق الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة لضمان مطابقتها له كما أوكل لها مهمة رصد أنشطة المنظمات الإحصائية الإقليمية.

ثانيا- أعمال اللجنة:

تناولت اللجنة بالدرس مشروع هذا القانون الأساسي ونص الميثاق الإفريقي للإحصاء في جلستها ليوم 17 جوان 2014 وقد باركت هذه الخطوة التي اعتبرتها مهمة للغاية في إطار تحقيق التكامل القاري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث توحيد إطار العمل واندماج المنظومة الإفريقية ككل صلب العمل الإقليمي والدولي و الاستجابة **لطلبات المعلومة الإحصائية** المستعملة لا فقط على مستوى رسم البرامج والمخططات التنموية لدى الدول الأعضاء والأبحاث العلمية والاجتماعية بل وخاصة على مستوى رسم استراتيجيات الشركات والمؤسسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

وقد أثار أحد النواب تحفظا بخصوص هذه الضمانات مشيرا إلى أن الاستقلالية العلمية غير مضمونة حيث اعتبر أن أغلب الهياكل الإحصائية الإفريقية ليست بمنأى عن الضغوطات السياسية و أن استخدام المعطيات الشخصية التي كرس سريتها الميثاق في مبدئه الخامس بما في ذلك الأسرار التجارية لمقدمي البيانات (الأسر، الشركات، المؤسسات العامة ومقدمي المعلومات الآخرين) غير مضمونة بأغلب البلدان الإفريقية بالنظر إلى نهم الشركات العالمية بخصوص المعطيات المرفقة خاصة بالتحديد الجغرافي (la géo localisation) .

وللتذكير فإن القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء قد فتح الباب أمام مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بتطوير المجالات ذات الصلة حيث ورد في فصله العاشر ما يلي :" تسهر هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء على ملاءمة المفاهيم والتصنيفات ومناهج الإحصاء مع تلك المستعملة على المستوى الدولي" هذا بالإضافة لتكريسه لأغلب الضمانات المتعلقة أساسا باستقلالية هياكل المنظومة الإحصائية وكذلك حماية مصادر البيانات والمعلومات.

ثالثا- قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية الموافقة على مشروع القانون الأساسي وذلك بأغلبية الأعضاء وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيسة اللجنة	المقرر
سعاد عبد الرحيم	عائشة الذوادي

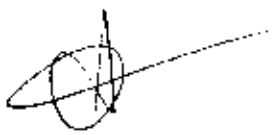

مشروع قانون أساسي

يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسية على الميثاق الإفريقي للإحصاء.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على الميثاق الإفريقي للإحصاء، الملحق بهذا القانون الأساسي، المعتمد بأديس أبابا في 4 فيفري 2009 والموقع من قبل الجمهورية التونسية في 15 جويلية 2012.